

دروس في

# اصول الفقه

(الدرس الواحد و العشرون)

## المعاني الحرفية

(الجزء الثاني)

شرحنا في الدرس السابق بعض النظريات في خصوص المعاني الحرفية في مقام تبين حقيقتها ، و ذكرنا أيضا ما يرد عليها من الملاحظات. كما أشرنا إلى رأي بعض المعاصرين في بيان الوجود الرابط للمعنى الحرفي ، في مقابل وجود الجوهر و العرض. ولكن جماعة من الاصوليين قاموا بنقد هذه الفكرة و الاعتراض عليها. و لأجل هذا ، نذكر هنا أولا دليل القائلين بالوجود الرابط ، ثم نبين آراء المعارضين ، مع مراعاة الاختصار.

### استدلال المحقق الاصفهاني

ذهب المحقق الاصفهاني في كتابه "نهاية الدراية" ، إلى أنّ الحرف موضوع للوجود الرابط الذي هو في اصطلاح الفلاسفة في مقابل

وجود الجوهر و العرض. و يعبر عن العرض بالوجود الرباطي ، كما يعبر عن المعنى الحرفي بالوجود الرباط.

قال الاصفهاني ما ملخصه : إنّ الالفاظ الموضوعية للجواهر و الاعراض (أي الأسماء) تكون معانيها من قبيل الماهيات ، سواء كانت متصلة (اي منتزعة من نفس وجوداتها) ، او من الاعتبارات (اي المنتزعة من الشيء باعتبار امر اخر) ، ولا يكون الوجود الخارجي او الذهني ماخوذاً في معاني الاسماء اصلاً ، بل تتصف معانيها بالوجود و العدم. وفي مقابل هذه الماهيات من الجواهر والاعراض والانتزاعات وجود اخر ضعيف و دقيق في الغاية زائداً على وجود الجوهر و العرض ، يظهر بالبرهان على ما استدلوا عليه. فانه ربما يعلم بوجود كل من الجوهر (كوجود الانسان) و العرض (كحصول الحركة) ، ولكن يشك في قيام الحركة بالانسان او بغيره ، وهذا دليل واضح على ان الحصة الخاصة من الحركة القائمة بالانسان لها نحو وجود نعبر عنه بالوجود الرباط زائداً على اصل الحركة و وجود الانسان ، لقضاء تعلق الشك به وتعلق الجزم بالآخرين. و هذا الوجود الرباط لضعفه و خفائه لا يكون له ماهية ، ليكون وضع اللفظ لها ، بل الحروف موضوعة لنفس الوجودات الروابط.

#### الاعتراض عليه

و يلاحظ عليه - كما جاء في كلام المحقق التبريزي في كتابه "الاصول" - بامور :

" الأمر الأول : أنه لا سبيل الى الجزم بان في الخارج وجودا آخر غير وجود العرض والجوهر يسمى بالوجود الرباط ، والدليل عليل ، اذ تعدد متعلقي اليقين والشك لا يلزم ان يكون بتعدد الوجود ، بل يكفي فيه تعدد الاعتبار والجهة مع الاتحاد خارجاً ، فانه ربما يعلم

حصول الطبيعي ويشك في افراده ، ومن الظاهر ان الطبيعي عين افراده خارجا ولا وجود له غير وجودها. وعلى ذلك لو علم بوجود الانسان خارجا و وجود الحركة ، يكون الشك في اضافة ما تقوم به الحركة من كونه معنونا بعنوان الانسان او غيره.

الأمر الثاني : يلزم -على ما ذكر- ان لا يكون قول المخبر: "لزيد علم" و "لعمرو خوف" و "لبكر شجاعة" كذبا ، فيما اذا لم يكن لهم شئ مما ذكر ، فانه في الفرض لا يكون للكلام مستعمل فيه بالاضافة الى الحرف ليقال ان مدلوله غير مطابق للواقع كما هو الفرض من عدم الرابط ، المدعى كون اللام مستعملة فيه. و يتضح ذلك اكثر بملاحظة الحروف المستعملة في النفي وفي الجواب والاستفهام والنداء والتعجب ، الى غير ذلك ، مما لا يعقل فرض الوجود الرابط فيها".

و قد تغطّن بعض المؤيدين لنظرية المعنى الحرفي بمعنى الوجود الرابط - كالمحقق السبحاني في كتابه "الوسيط" - لعدم تطابقها على بعض الحروف ، و قال :

"نعم هناك حروف ربما لا ينطبق عليها ما ذكرنا من الضابطة، و هذا نحو "واو" الاستئناف و "تاء" التأنيث في "ضربت" و "قد" في الفعل الماضي".

و لكنّه أراد التخلّص من هذا الإشكال ، فقال :

"فالأولى عدّها علامات لا حروفاً".

و هو كما ترى.

## نظريّة المحقق النائبي

ذكر المحقق النائبي - كما في أجود التقريرات - ما ملخصه كالتالي :

إن المعاني في الاسماء إخطارية ، (أي : يخطر معانيها في الذهن سواء كانت في ضمن تركيب كلامي ام لا) ، وفي الحروف ايجادية و هي على قسمين :

**نسبية** ، كالنسب الخاصة التي بين الاعراض و معروضاتها ، فان الحروف النسبيّة (مثل "في" و "من" و أمثالهما) توجد الربط بين مفهومين لا ربط بينهما ، كلفظ "زيد" و "الدار". فكلمة "في" هي الرابطة بينهما في الكلام في مقام الاستعمال.

**و غير نسبية** ، كحروف التشبيه و النداء و التمني و غيرها، فإنّ الحروف الموضوعية لها في مقام الاستعمال توجد فردا منها في الخارج بحيث يصدق على الموجود خارجا انه فرد من التشبيه أو النداء أو التمني أو غير ذلك.

فالأسماء موضوعة لنفس المعاني التي تتصف بالوجود الخارجي او الذهني تارة ، وبالعدم اخرى ، وهذه المعاني كلها مستقلة ذاتا ، بمعنى انه يخطر عند سماع الفاظها معانيها في الالذهان ولو لم يكن سماعها في ضمن تركيب كلامي ، وهذا بخلاف الحروف ، فانه ليس لها معان استقلالية واطارية ، بحيث تخطر الى الذهن عند سماعها منفردة عن التركيب الكلامي.

و العرض لما كان لا يرتبط مفهومه ومعناه بمعنى المعروض ومفهومه ، فدعت الحاجة الى ايجاد الربط بين معنى اللفظ الدال على العرض ومعنى اللفظ الدال على المعروض ، ليقوم الربط بين

المدايل في الكلام ، بحيث يعد نسبة الربط فيه الى النسبة الخارجية مثل الظل الى ذي الظل. و ليس المراد ان النسبة الخارجية محققة للنسبة الكلامية ، نظير فرد الانسان خارجا ، حيث انه يكون تحققا لطبيعي الانسان ، بل المراد ان قيام الحركة مثلا بالانسان كاف في ارتباطها به خارجا ولكن معنى لفظ الحركة غير مرتبط بمعنى الانسان ، فوضع الحروف النسبية (كلفظة "في" و "من" و أمثالهما) لايجاد الربط بينها في مقام التكلم.

و هذا الارتباط الكلامي قد يكون متفقا مع الاضافة الخارجية عند صدق الكلام ، توافق الظل مع ذي الظل ، و قد لا يكون متفقا معها عندما يكون الكلام كاذبا.

و على هذا الأساس ، فالمستعمل فيه في الحروف النسبية ايجادي ، لكن لا كالايجاد في انشاء البيع والطلب ، بان يوجد البيع والطلب خارجا وفي عالم الاعتبار، بل الايجاد في الحروف بمعنى تحقيق الربط بين مدلول اجزاء الكلام.

أما الحروف غير النسبية كحروف النداء و التشبيه و أمثالهما ، فهي توجد فردا منها في الخارج كما مرّ بيانه.

### **الاعتراض عليه**

و لاحظ عليه شيخنا الاستاذ التبريزي في "الاصول" ، حيث يقول :  
"يرد عليه (ره) ان دعواه بان المعاني الاسمية لا يمكن لحاظها مرتبطة بنحو ارتباط بعضها ببعض الا بالتكلم بالحروف ، لا يمكن الالتزام بها ، حيث يمكن للانسان لحاظ شيئين مرتبطين خارجا بما هما عليه من الارتباط ، فكما ان اللفظ الموضوع لكل منهما يحكي عنهما خارجا بصورتها المرآتية ، كذلك الحرف بصورته المتدلية في معناه ، يحكي عما هما عليه من الارتباط خارجا ، فيمكن

وضع لفظ للصورة المتدلّية في صورتَي الشئين المرتبطين خارجاً ، و يكون اللفظ بحكايته عن تلك الصورة المتدلّية (الحاكية عن الخارج ) موجبا لحصول الارتباط بين معنى كل من الاسمين.

ويتعبير اخر: يكون الفرق بين معاني الاسماء و الحروف ان معاني الاسماء اخطارية ، بمعنى انه ينسب منها معانيها الى الالذهان و لو عند التلفظ بكل منها منفردا ، بخلاف الحروف فانه لا ينسب منها المعاني الا اذا تلفظ بها في ضمن تركيب كلامي ، وهذا معنى كون معاني الحروف غير اخطارية. وهو لا يقتضي الالجدية ، فلا ملازمة بين الالجدية وغير الالجدية. نعم للمعنى الحرفي نوع خاص من الالخطار وهو الالخطار الضمني ، اي في ضمن التراكيب الكلامية ، بخلاف المعنى الاسمي فهو اخطاري استقلالاً.

ومما ذكر ظهر انه لا مقابلة بين اخطارية معنى اللفظ وبين كونه الالجديا حتى يكون نفي الاول مستلزما لاثبات الثاني.

ثم انه ( ره ) ذكر ان معاني الحروف تكون آلية ومغفولا عنها ، بخلاف الاسماء.

فهذا لا يمكن المساعدة عليه ايضا ، فانه ان كان المراد بالآلية عدم كون تفهيمها هو المقصود الاصلي للمتكلم ، فمن الظاهر انه كثيرا ما يكون الغرض الاصلي من التكلم تفهيم الارتباط بين شئين خارجا، لعلم السامع بحصول كل منهما وعدم علمه بالارتباط الخاص بينهما، وان كان المراد ان نظر المتكلم الى صورها المتدلّية في غيرها نظر مرآتي ، فهذا النظر المرآتي حاصل في معاني الاسماء و غيرها ، حيث ان المتكلم عند التكلم ينظر بالمعاني التي هي في حقيقتها صور للاشياء الى نفس الاشياء في مواطنها".

\*\*\*\*\*